

تونس

الشاهد يترشح للرئاسة استنساخ لتجربة السبسي؟

انتهت امس اجال الترشح للانتخابات الرئاسية في تونس. وشهد اليوم الاخير تقديم رئيس الحكومة يوسف الشاهد اوراق ترشحه. اعلنت مهد له الاخير بالقاء خطاب يصور فيه نفسه زعيما يسمي إلى احداث توازن مع «حركة النهضة»، في محاولة لتكرار تجربة رئيس الجمهورية الراحل

حبيب الحاج سالم

امتدت اجال الترشح للانتخابات الرئاسية التونسية السابقة لاولها طوال الاسبوع الماضي. وفيما توالى الترشحات في الايام الاولى، بقي رئيس الحكومة يوسف الشاهد، متكئاً حول موقفه من خوض السباق، لينتهي صمته مساء اول من امس، حين القى خطاباً بمناسبة انعقاد «مجلس وطني مشترك» لحزبه «تحيا تونس»، اعلن فيه ترشحه، ورسم الخطوط العريضة لبرنامج الانتخابي. في خطابه، دافع الشاهد

تواجه رغبة الشاهد مشكلة، وهي تغير المشهد السياسي عما كان عليه قبل سبعة اعوام اليوم. ثمة تنوع كبير في الساحة السياسية، كما لم تعد «النهضة» الخصم الوحيد الذي تتوخد ضده بقية الساحة، حيث ظهرت كيانات جديدة والجمعيات والنظام السابق فشلت

في محاولة اقصائها. الوضع الحالي للسياسة التونسية يتجه نحو تشكل محورين جديدين: يشمل الاول القوى الحاكمة والفاعلة في الاعوام السابقة، ومحوراً اخر بجوي اللاعنين الجدد «الشعوبيين». تعطيل الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، تنفيذها. تعديلات تفرض على المرشحين للرئاسة تقديم وثائق تفيد بدفعهم للضرائب، إضافة إلى اشتراطات اخرى كانت تهدف إلى اقصاء عدد من المرشحين «الشعوبيين». وحاول الشاهد، أيضاً، ابعاد نفسه عن «حركة النهضة»، إذ نفى أن يكون مدعوماً منها، مستدلاً على ذلك بتقدمها مرشحاً من داخلها، هو الرئيس المؤقت للبرلمان، عبد الفتاح مورو. وقصة الشاهد مع «النهضة» لها سياق؛ فهي كانت،

مصر

«خلية الأمل» تحت مقصلة الأمن: تحفظ على الأموال ومنع من السفر

قضية المحبوسين على ذمة «تحالف الأمل»، لا يبدو ان نهايتها قريبة بل ذاهبة إلى انسام التهم وعدد المعتقلين. شقاعة «الأخوان» تترك اوراق المحاميتين الذين لم يقدم اليهم دليل حثه للالتظا، لكنها عنوات سهل للسلطات وإعلامها في تسوية القضية على انها أمنية بحته



إفادته محاميتهم، إنهم كانوا في اجتماع علني في مقر أحد الأحزاب السياسية المشهورة قانوناً، لمناقشة الوضع السياسي في البلاد. في هذا السياق، ينقل محامي النائب السابق المعتقل على ذمة القضية زيباد العليمي، عن موكله انه قال أمام النيابة في التحقيقات الأربعاء الماضي إنه مقبوض عليه منذ 45 يوماً دون دليل إذانة واحد، معترضاً على تجديد حبسه. لكن لم يتمكن المحامون الحاضرون في الجلسات والتحقيقات من الاستئذاف على اوامر الحبس الاحتياطي الصادر ضد العليمي وآخرين. مع ذلك، طالب العليمي بالاستماع لشهادة رؤساء الأحزاب الخمسة التي كان يعمل وزملاؤه في الائتلاف الحزبي بالتصرف في أموالهم والسفر ليزيد الغموض حول ما تريده السلطات المصرية من المتهمين في هذه القضية بالذات، خاصة أنهم قالوا أمام قاضي التحقيقات، وفق



أعلنت الشاهد نية عدم الاستقالة من منصب رئيس الحكومة خلف السيف الراسي (أف ب)

السياسية ليسوا المشكلة الوحيدة أمام الشاهد. فالرجل حاول أن يجتذ أكبر قدر ممكن من الأحزاب والشخصيات القريبة منه فكرياً، ونجح في استقطاب عدد من هؤلاء لحكومته ولحزبه «تحيا تونس»، لكن ذلك غير كاف. توجد اليوم وفرة في مرشحي ما يعرف في تونس بـ«العائلة الوسطية»، تشمل شخصيات وازنة. من بين هؤلاء وزير الدفاع، عبد الكريم الزبيدي، المدعوم من «نداء تونس» وعدد من البرلمانيين، ويصوّر كوريث سياسي للرئيس الراحل. وهناك أيضاً رئيس الحكومة الأسبق، مهدي جمعة، المدعوم من جهات مالية نافذة، والذي يرتكز على ما راكمه خلال ترؤسه حكومة تكنوقراطية مؤقتة (2014 – 2015)، وكذلك المستشار السابق لرئيس الجمهورية، محسن مزروق، ويضاف إلى هؤلاء مرشحو آخرون أقل حضوراً.

بشرب كل هؤلاء من البحر الأيديولوجية نفسها، ويتقاسمون القاعدة الانتخابية عينها، ولهم تحالفات وأحزاب متشابهة، لكن قد يكون الشاهد أوفرهم حظاً. نظراً الى موقعه على رأس الحكومة، وقد أعلن في خطابه نيته عدم الاستقالة من منصبه خلال السباق الرئاسي.

النقطة الأخيرة تغير هواجس عدد من الفاعلين لناحية تسخير موارد الدولة، حيث يعمل الشاهد الآن على تدشين أكبر قدر ممكن من المشاريع، واتخاذ إجراءات حكومية يصفها بـ«الشجاعة»، خدمة لصورته. تصفي هذه المسائل مزيداً من الأهمية على الانتخابات الرئاسية السابقة لاولها، والتي ستعقد دورتها الأولى في 15 أيلول/ سبتمبر المقبل، والانتخابات التشريعية التي ستعقد في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، لجهة محوريته في تركيز الديمقراطية. ستكون الساحة السياسية التونسية أمام اختبار جديد لنقل السلطة سلمياً، وستكون بقية مؤسسات الدولة أمام اختبار حماية الانتخابات من اختراق الضوابط القانونية، وخاصة لناحية العداية والمال.

الأردن

«الأسد المتأهب 9»:

باكورة عهد رئيس الأركان الجديد

بعد اسبوعين على تغيير رأس الهرم في القوات المسلحة الأردنية، أعلنت انطلاق الموسم

التاسع من مناورات «الأسد المتأهب» بعد تأخرها الأشهر عن موعدها المقرر. وعلى رغم التدريبات الأميركية – الأردنية المشتركة وتغيير قيادة الجيش، تبصت العيون شاخصة إلى الحدود الشمالية والشرقية مع سوريا والمراق

عمات – الأخبار

قبل شهر بالتامل على إعلان اسم قائد الجيش الأردني الجديد، اللواء الركن الطيار يوسف أحمد الحنيطي (القائد السابق سلاح الجو)، ظهر الرجل إلى جانب الملحق العسكري لسلاح الجو في السفارة الأميركية لدى عمان، اللقنات كولونيل ايمي ميتشل، في فيديو ترويجي على حساب السفارة على مواقع التواصل الاجتماعي. حاول الرجل إظهار عمق العلاقة بين سلاح الجو في كل من البلدين بقوله: «لقد طرنا معاً وقاتلنا معاً فوق سوريا والعراق»، في إشارة إلى دور المملكة في «التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب» الذي خسرت في إحدى مهماته الطيار معاذ الكساسبة بعد سقوط طائرته في الرقة.

ويأتي تغيير قيادة الجيش ضمن التغيرات الملكية الأخيرة التي طاولت أهم الشخصيات المحيطة بعبد الله الثاني وتعمل على مقربة منه، مثل وزير بلاطه ومدير مكتبه ومستشاريه ورئيس المخابرات، وأخيراً قائد الجيش الأسبق، الفريق الركن محمود فريحات، الذي أحيل على التقاعد من دون ترقيته. وهذا التغيير يأتي من الملك مباشرة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، لكنه يحذ ذاته ليس مستغرباً، ففريحات شغل منصبه منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2016، في مرحلة رافقت عودة السيطرة لقوات الجيش السوري على معظم أراضيها، وحسم معركة الجنوب السوري العام الماضي. وإنذاك، كان التنسيق مباشراً بين الجيشين بقرار واضح من عمان بإغلاق الحدود وتفكيك «غرفة الموك» والتشكيلات التي تعمل تحت إمرتها.

وإن كان التغيير عادياً، باستثناء تسمية طيار مقاتل لهذه المهمة، فإن التوتر الضمني في المملكة يلقي مظلاله على أي تحرك أو ظهور لعبد الله الذي عُثر قيادة الجيش بعد عودته من إجازته الخاصة في الولايات المتحدة. وكعادة أي تغيير في منصب حساس، يجري تحليل الموقف عبر شائعات أو توقعات أو تسريبات ربما تكون مقصودة، مثل ربط التغيير بتعيين محتمل لفريحات مستشاراً عسكرياً للملك أو تسمية وزيراً للدفاع، علماً بأن حقيبة الدفاع يحملها رئيس الوزراء، عمر الرزاز. وللحفاقة، زار الأخير فريحات قبل يوم من إحالته على التقاعد. على

المقلب الآخر، كان الجنرال الحنيطي يلقب النهائي والزيارات من سفيري الكويت والإمارات، والملحق العسكري القطري وقائد القوات الجوية المركزية الأميركية، عدا توجهه لتفقد المنطقة الشمالية بعد أيام من إحباط الجيش محاولة 18 شخصاً التسلسل عبر ساتر الشعب.

وأربعة أشهر اقتضت على المناورات الأخيرة من «الأسد المتأهب» التي تستضيفها المملكة دورياً منذ 2011، وتُعد عادة في أيار/ مايو، وهي الأضخم التي يعقدها الجيش الأميركي مع القوات الأردنية. إذ تأتي بمشاركة الآف الجنود من أكثر من 20 دولة إلى جانب قوات من «الناثو».

التأخر أثار أسئلة تتعلق بالعلاقات مع واشنطن، التي تراوح مكانها مع تعقيدات خطة دونالد ترامب - جارد كوشنر في الشرق الأوسط، مع أن الدعم العسكري والمالي واللوجستي للمملكة يستمر في ظل تصنيفها كأحد أهم الحلفاء في الإقليم. في البداية، كان يمكن تفسير هذا التأخير بسبب حلول رمضان، لكن الوضع أعقد من ذلك، وخصوصاً مع سعي الدبلوماسية الأردنية إلى حل مشكلة

ثراي، حيث لاحقهم عقب فرارهم إلى العمق السوري لينجبن وجود مواد مخدرة في المنطقة، وهذا أمر يتكرر على نحو شبه أسبوعي.

في سياق متصل، يخضع أفراد الجيش الأردني لتدريبات مستمرة، وخصوصاً مع الجانب الأميركي الذي يستخدم مصطلحات متعلقة بالدفاع والردع والحماية من «اعش»، وفي الشهر الماضي وحده، انطلق «برنامج تدريب العمليات المشتركة» (JOEP)، وهو برنامج تدريب فردي ومشارك لوحدات حماية الحدود في المنطقة الشمالية، مدته 14 أسبوعاً. كذلك، أنهت وحدات الرد السريع في الجيش تدريباً عسكرياً على إطلاق النار الحي من مدفعية «الهاترز»، التي سلمتها من الأميركيين، إلى جانب 24 مدرعة «هامفي»، وتوفر معدات بسرعة للدفاع، وخصوصاً أن مياه يصل إلى غاية 19,500 متر، أي أنه مناسب لأي مواجهة برية من مدى قريب نسبياً.

هذه التدريبات وغيرها تشكل نقطة صغيرة في بحر مناورات «الأسد المتأهب» التي تشرف عليها القيادة الأميركية الوسطى، للتأكد من القدرة على العمل في مختلف الظروف الحرجة والخطيرة، كما يصرح القادة العسكريون الأميركيون. عام

مخيم الركبان التي توصف بـ«بوابة الشر الشمالي» وخاصة أنها قريبة من قاعدة التنف، في الوقت الذي أعلنت فيه الإدارة الأميركية عزنها على سحب قواتها من سوريا، ما رفع احتمال دخول قوات جديدة إلى القواعد الأردنية التي تستضيف قوات أميركية، وخاصة في قاعدة «موقف السلطي» الجوية (قاعدة الأزرق)، القريبة من الحدود مع

سوريا والعراق، وهي أحد المواقع الرئيسية التي تنطلق منها عمليات «التحالف الدولي» ضد «داعش»، وسبق أن وافق الكونغرس على تخصيص 143 مليون دولار لرفع مستواها أخيراً.

إذ، لربما يرتبط تأخير التدريب بانسحالات الجيش الأردني في ترتيبات مسبقة أو انشغال التشكيلات الأميركية في الإقليم بأي مستجد متصل بالتهديدات المتبادلة بين واشنطن وطهران. ومهما كان السبب، أعلن الأردن انطلاق المناورات لهذا العام في الخامس والعشرين من الشهر الجاري، وتكمن أهمية «الأسد المتأهب» في مواضيع التدريب المتشكلات التي تحاكي أرض الواقع «لواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية»، ومن هنا يمكن فهم إدراج الحكومة الأردنية مثلاً قانون الأمن السبيرياني على جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس النواب قبل أيام، والإصرار على اسم القانون «السبيرياني» من دون تعريبه أو دمجه بقانون الجرائم الإلكترونية. وعادة ما تُفصل السياسة عن عمل المؤسسة العسكرية التي تحتفظ

بهيبتها الداخلية وهي محل ثقة لدى الأردنيين، لكن التطورات السريعة في الإقليم، والدور التدريبي الذي مارسه الجيش سابقاً، يثير أسئلة داخلية عن جدوى هذه التدريبات الكثيفة وضخامة الدعم العسكري الأميركي للجيش، وأيضاً هل معسكرات التدريب التي دربت «المعارضة السورية المعتدلة» متاحة مقابل دعم الاقتصاد الأردني المتعثر؟ والسؤال الأكبر: هل سيحتمل الأردنيون كلفة المشاركة في عمل عسكري أميركي مشترك وطويل المدى ومكثف بشرياً، ولا سيما أن عمان لم تتورط أكثر مما يجب في الإقليم وعلى الأخص في اليمن، ممثلة حلفاء المملكة الهاشمية؟



يأتي تغيير قيادة الجيش ضمن التغيرات التي طاولت أهم الشخصيات المحيطة بعبد الله (أف ب)